



تحسين سياسة الإفصاح في مؤسسة التمويل الدولية: نحو سياسة تعزز الإفصاح عن المعلومات طوال دورة الاستثمار.

أولاً: مقدمة

تعد الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بأنشطة مؤسسة التمويل الدولية أمرين ضروريين لبناء ثقة أصحاب المصلحة وتعظيم الأثر الإنمائي. فالشفافية من الجوانب المهمة لتحقيق الاستدامة، ولذا فإن سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح تعد واحدة من ركائز إطار الاستدامة الخاص بها.¹ وتضع مؤسسة التمويل الدولية معاييرها الخاصة بالشفافية والإفصاح عن المعلومات من خلال سياستها المعنية بالإفصاح، ومعايير خاصة بالجهات المتعاملة مع المؤسسة من خلال متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتمثلة في معايير الأداء الخاصة بالاستدامة الاجتماعية والبيئية. والنتيجة المرجوة من كل ذلك هي أن يدرك أصحاب المصلحة في استثمارات مؤسسة التمويل الدولية، لا سيما من سيتأثرون بها، طبيعة استثمارات المؤسسة وكيفية تخفيف أي مخاطر محتملة وفائدة النشاط القائم وأثره الإنمائي.

وحتى الآن، تركز ممارسات سياسة الإفصاح الخاصة بالمؤسسة على المعلومات المتعلقة بأي استثمار محتمل قبل أن ينظر فيه مجلس الإدارة. وقد استمعت انتباه مؤسسة التمويل الدولية للنصح المقدم من أصحاب المصلحة بأنه من الواجب عليها أن تفصح عن مزيد من المعلومات عن أنشطتها طوال دورة الاستثمار ومزيد من المعلومات عن أداء المشروع وأثره الإنمائي. ومن منطلق هذه الفكرة شرعت مؤسسة التمويل الدولية في سبتمبر/أيلول 2009 في مراجعة سياسة الإفصاح الخاصة بها، كجزء من مراجعة إطار الاستدامة الخاص بالمؤسسة. ومن ثم، فقد قررت إدارة مؤسسة التمويل الدولية أن تسعى الأهداف العامة لمراجعة سياسة الإفصاح إلى زيادة الشفافية والإبلاغ عن أداء المشروع وأثره الإنمائي، فضلاً عن التأكد من الاتفاق مع سياسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير الجديدة الخاصة بالوصول إلى المعلومات إذا اقتضى الأمر.

ثانياً: متطلبات الإفصاح الجديدة

تعزز التغييرات المقترحة المبينة أدناه والمعنية بسياسة مؤسسة التمويل الدولية للإفصاح عن المعلومات من عملية الإفصاح في أكثر من نقطة واحدة وذلك قبل أن ينظر مجلس الإدارة في أي من عمليات الإفصاح والإبلاغ أثناء تنفيذ المشروع وتقييمه بالنسبة لمجموعة كبيرة من مشروعات المؤسسة. ومن شأن هذه التغييرات أيضاً تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة باشتراك المؤسسة المحتمل في مشروع أو عملية ما لتحديد مساندة المجتمع المحلي؛ وكذلك وضع آلية استئناف محسنة لطلبات الإفصاح؛ وتحسين دمج الخدمات الاستشارية للمؤسسة في عملية الإفصاح. وإذا ما تمت

¹ يتكون إطار الاستدامة الخاص بمؤسسة التمويل الدولية من سياسة الاستدامة، ومعايير الأداء بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وسياسة الإفصاح عن المعلومات.



الاستعانة بنقاط المراجعة هذه معاً، فسوف تُحسّن من قدرة مؤسسة التمويل الدولية على توصيل أثرها الإنمائي والسماح لأصحاب المصلحة بمعرفة المزيد من المعلومات وتوفير مدخلات فيما يتعلق بأنشطة المؤسسة.

(أ) الأثر الإنمائي

ستبدأ مؤسسة التمويل الدولية في الكشف عن المؤشرات المستقاة من نظام تتبع النواتج الإنمائية (المعروف باسم DOTS) وذلك لاستثمارات ومشروعات استشارية معينة. وتلتزم مؤسسة التمويل الدولية بتحسين مستوى الإبلاغ عن معلومات التنمية على مستوى المشروع، ولكنها في الوقت نفسه لا بد أن تتعامل مع الواقع الخاص بالقيود المفروضة على الموارد والقدرة على جمع المعلومات من قاعدة واسعة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وفيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة التي يحتمل أن يكون لها مخاطر و/أو تأثيرات اجتماعية أو بيئية سلبية ملحوظة، فسوف تبدأ مؤسسة التمويل الدولية في الإفصاح عن مؤشرات نظام تتبع النواتج الإنمائية على مستوى المشروع. وبالنسبة لهذه الاستثمارات، فسوف تشير المؤسسة إلى مؤشرات نظام تتبع النواتج الإنمائية التي ستراقبها وتفصح عنها أثناء فترة اشتراك مؤسسة التمويل الدولية في المشروع عندما تصدر ملخصاً للمعلومات المتعلقة بالاستثمار المحتمل قبل أن ينظر فيه المجلس. وسوف يقدم القسم المعنون بـ "الأثر الإنمائي" ملخصاً للأثر الإنمائي المتوقع ونظرة عامة على مؤشرات نظام تتبع النواتج الإنمائية التي سيتم إعداد التقارير عنها. وبعد ذلك، ستوفر مؤسسة التمويل الدولية تحديثات سنوية لكل مؤشر طوال فترة اشتراك مؤسسة التمويل الدولية في المشروع. ولن تفصح مؤسسة التمويل الدولية عن المعلومات غير السرية إلا بعد استشارة الجهة المتعاملة معها.

أما بالنسبة للمشروعات المعنية بالخدمات الاستشارية، فيتم إعداد تقارير عن أداء نظام تتبع النواتج الإنمائية عندما ينتهي المشروع. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية حالياً بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها الاستشارية المعنية بالبرامج والمشروعات التي تربو قيمتها عن مبلغ معين (ويقدر هذا المبلغ حالياً بمليوني دولار أمريكي). وبالتماشى مع هذا الإطار، فسوف يتم الإفصاح عن مؤشرات نظام تتبع النواتج الإنمائية للمشروعات المعنية بالخدمات الاستشارية عند اكتمال المشروع.

(ب) أداء المشروع

فيما يتعلق بمشروعات الاستثمار المباشر التي يحتمل أن يكون لها مخاطر و/أو تأثيرات اجتماعية أو بيئية سلبية ملحوظة، فسوف تفصح مؤسسة التمويل الدولية عن ملخص للإجراءات الأساسية التي ستستخدمها الجهة المتعاملة معها سنوياً لتنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP)، التي يتم الإفصاح عنها كجزء من ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية، طوال فترة خطة العمل البيئية والاجتماعية. أما بالنسبة للمشروعات المعنية بالخدمات الاستشارية، فسوف تفصح مؤسسة التمويل الدولية عن مؤشرات أداء المشروع بشكل سنوي أيضاً، بما يتماشى مع إطار الإفصاح عن مشروعات الخدمات الاستشارية الخاص بالمؤسسة.



وفيما يتعلق بالاستثمارات التي تتم عن طريق جهات الوساطة المالية أو من خلالها، فإن مؤسسة التمويل الدولية تعمل حالياً على توضيح تصنيف الاستثمارات الخاصة بجهات الوساطة المالية وتعزيزها، وذلك من أجل تحسين عملية التمييز بين مستويات المخاطر المحتملة المرتبطة بحافظة هذه الجهات. وسيتم الإفصاح عن هذا التصنيف قبل الحصول على موافقة مجلس الإدارة (أو الهيئة الداخلية الأخرى ذات الصلة). كما أن مؤسسة التمويل الدولية تقوم بإعداد مؤشرات يمكن الإفصاح عنها بشكل مستمر لرصد أداء الجهات المتعاملة معها فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

ج) المعلومات التقييمية

تتولى مؤسسة التمويل الدولية في الوقت الحالي إعداد تقارير موسعة للإشراف على المشروعات (XPSR) وذلك لعينة عشوائية من المشروعات التي وصلت إلى أجل تشغيلي مبكر (والذي يبلغ عادة خمس سنوات بعد الموافقة على المشروع). وبالنسبة لهذه العينة من المشروعات، التي تضم الاستثمارات والمشروعات المعنية بالخدمات الاستشارية، فسوف تفصح مؤسسة التمويل الدولية عن ملخص نتائج التقييم، بما في ذلك أي تقديرات غير سرية للمشروعات. وبالتوازي مع ذلك، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع مجموعة التقييم المستقلة (IFC-IEG) لبدء الإفصاح عن ملخص لتقييمها للمشروع ذي الصلة، بما في ذلك أي تقديرات غير سرية أو دروس مستفادة.

ثالثاً: تحسين عملية الإفصاح الحالية

أ) الإفصاح عن مستوى مساندة المجتمع المحلي للمشروع

عندما تتحقق مؤسسة التمويل الدولية من المساندة المجتمعية العريضة للمشروع، فسوف تفصح عن ملخص للخطوط العريضة التي تمكنت بموجبها من الوصول إلى هذا التحقق.

ب) الإخطار بالاشتراك المحتمل لمؤسسة التمويل الدولية في مشروع ما

من أجل تحسين الشفافية فيما يتعلق بعمليات مؤسسة التمويل الدولية في المجتمعات المحلية، ينبغي للمؤسسة أن تتحقق من إفصاح الجهة المتعاملة معها محلياً عن اشتراك المؤسسة المحتمل في الاستثمار المقترح.

ج) عملية استئناف طلبات الإفصاح

تماشياً مع نهج البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يتعلق بوضع آلية مراجعة واستئناف لطلبات الإفصاح تكون أكثر استقلالية بخصوص سياسة الحصول على المعلومات التي يتبعها البنك، سوف تتخذ مؤسسة التمويل الدولية أيضاً عملية مستقلة جديدة مكونة من مرحلتين لاستئناف طلبات الإفصاح عن المعلومات. فبالنسبة لمقدمي طلبات الإفصاح عن المعلومات الذين يشعرون أن طلباتهم قد رفضت بشكل لا يتماشى مع سياسة الإفصاح، ما زال بإمكانهم استئناف هذا القرار لدى المستشار المعني بسياسة الإفصاح الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. وفي حالة اعتقاد مقدم الطلب أن المستشار المعني



بسياسة الإفصاح قد أيد قرار عدم الإفصاح عن المعلومات دون وجه حق وبلا مبررات، يجوز له أن يستأنف هذا القرار أمام لجنة مستقلة من الخبراء. وتتكون هذه اللجنة المعنية بسياسة الإفصاح من ثلاثة أفراد يتمتعون بخبرة واسعة في مجال الشفافية فيما يتعلق بالأمور التجارية، يعتمدهم مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية لفترات ثابتة قابلة للتجديد. وسيكون قرار هذه اللجنة نهائياً.

رابعاً: متابعة العمل

(أ) الترجمة

تدرك مؤسسة التمويل الدولية ضرورة إتاحة المعلومات للمجتمعات المحلية المتأثرة بالأنشطة بلغاتها الأصلية ومن خلال وسائل مناسبة لها. ويتطلب معيار الأداء رقم 1 من الجهات المتعاملة مع المؤسسة إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة المتأثرين بالشكل الملائم. ومن ثم، سترجع مؤسسة التمويل الدولية إمكانياتها فيما يتعلق بترجمة الوثائق التي تصدرها مؤسسة التمويل الدولية وتفصح عنها، وذلك تماشياً مع التزاماتها الخاصة بسياسة الإفصاح، كجزء من مراجعة إطار عمل الترجمة الخاص بمجموعة البنك الدولي.